



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولة الكويت



نشرة الصحافة



اليوم: الأربعاء

التاريخ: ٢٩-١٠-٢٠٢٥

لتأخرهم عن تقديم إقرارات الذمة المالية «نزاهة» تحيل أكثر من 30 خاضعاً إلى النيابة

لأحكام الكشف عن الذمة المالية، ضرورة الالتزام بتقديم إقراراتهم في المواعيد القانونية المقررة، تجنباً للمساءلة القانونية والعقوبات المنصوص عليها بالقانون رقم 2 لسنة 2016.

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» إحالة أكثر من 30 خاضعاً إلى النيابة العامة لتأخرهم عن تقديم إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم في المواعيد المحددة قانوناً. وأهابت الهيئة بجميع الخاضعين

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٩-١٠-٢٠٢٥	٢	١٦٥٢٢

النيابة فكّكت خيوط التلاعب المُمتد من 2021 إلى 2025

منظومة إجرامية مُتشابكة من 73 متهماً عبّثت بـ 110 سحوبات جوائز... بـ 1.24 مليون دينار



- المتهمون استغلوا الوظيفة العامة ومواطن الضعف في الرقابة لتحقيق مكاسب غير مشروعة
- الأفعال اتسمت بالتخطيط واستهدفت الاستيلاء بغير حق على الجوائز بممارسات احتيالية
- تكامل أدوار المتهمين في التنفيذ مستخدمين محزرات رسمية مزورة وتنازلات صورية
- الجوائز نُقلت إلى المُستفيدين الحقيقيين من جراء التلاعب لقاء مبالغ مالية
- أموال الجرائم أُعيد توظيفها في معاملات جرى تمويلها لإخفاء طبيعتها غير المشروعة
- النيابة تحفظت على أموال نقدية وعينية بقيمة 1.17 مليون دينار

تكاملت أدوارهم في تنفيذ وقائع التلاعب بالسحوبات، مستخدمين محزرات رسمية مزورة وتنازلات صورية نُقلت بموجبها الجوائز إلى المستفيدين الحقيقيين من جراء التلاعب، وذلك لقاء مبالغ مالية دفعت بطرق مباشرة وغير مباشرة، اتخذ بعضها صورة الرشوة أو الوساطة أو المنافع المالية الناتجة عن المشاركة في تلك الأفعال.

وأظهرت التحقيقات أن «الأموال الناتجة عن تلك الجرائم قد أُعيد توظيفها في معاملات مالية متعددة، جرى تمويلها عداً لإخفاء طبيعتها غير المشروعة، في محاولة للإفلات من الرقابة القانونية».

وتبيّن أن «نطاق التلاعب امتد ليشمل عدداً من السحوبات التجارية بلغ (110) سحوبات، خصّصت لها جوائز تمثّلت في مركبات ومبالغ نقدية وهدايا عينية، بلغت قيمتها الإجمالية (467,640,244.1) (دك) مليوناً ومئتين وأربعة وأربعين ألفاً وأربع مئة وسبعة وستين ديناراً كويتياً وست مئة وأربعين فلساً».

وانتهت النيابة العامة، عقب استكمال التحقيقات، إلى «إحالة ثلاثة وسبعين متهماً

«من خلال فريق متخصص من وكلاء النائب العام شكله سعادة المستشار النائب العام لهذا الغرض، تولى دراسة وقائع القضية وجمع الأدلة وسماع أقوال الأطراف، بالتنسيق مع الجهات المعاونة، بما يضمن إحاطة التحقيق بكافة أبعاده المالية والفنية والقانونية».

وأعلنت أن التحقيقات «أسفرت عن كشف شبكة إجرامية منظمّة عمدت إلى التلاعب بنتائج عدد من السحوبات التجارية والإضرار بعدالة إجراءاتها، مستغلة الوظيفة العامة ومواطن الضعف في الرقابة، بغية تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة ونفاسها في ما بين أفرادها».

وبيّنت التحقيقات أن «تلك الأفعال نفّذت في إطار منظومة إجرامية متشابكة التنظيم، اتسمت بالتخطيط والتنسيق بين عناصرها، واستهدفت الاستيلاء بغير حق على جوائز تلك السحوبات عبر ممارسات احتيالية ممنهجة قوامها التضييل والإيهام، بما شكّل انتهاكاً جسيماً لقواعد الشفافية والنزاهة المقررة قانوناً».

كما ثبت، وفق النيابة، أن «المتهمين

بعد نحو 7 أشهر من التحقيقات في قضية التلاعب في السحوبات، أعلنت النيابة العامة عن إحالة 73 متهماً إلى محكمة الجنايات عن جرائم الرشوة، والتوسط فيها، والتزوير في المحررات الرسمية والإلكترونية، وغسل الأموال».

وكشفت النيابة أن نطاق التلاعب امتد ليشمل 110 سحوبات خصّصت لها جوائز تمثّلت في مركبات ومبالغ نقدية وهدايا عينية، بلغت 1.244 مليون دينار.

وذكرت النيابة، في بيان، أمس، أنه «إيحاء إلى بيان النيابة العامة المؤرخ في 8/3/2025، والصادر بشأن القضية رقم (947) لسنة 2025 حصر نيابة العاصمة، والمقدّرة برقم (550) لسنة 2025 جنابات المباحث، والتي قُدّرت برقم (144) لسنة 2025 حصر غسل أموال، فإن النيابة العامة تُعلن أنها قد فرغت من تحقيقاتها في القضية المشار إليها بعاليه، والمتصلة بوقائع تلاعب منظم في السحوبات التجارية التي جرى تنفيذها تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة خلال الفترة الممتدة من عام 2021 حتى عام 2025».

وأوضحت أنها باشرت تلك التحقيقات

وثمانين ديناراً كويتياً وست مئة وستين فلساً، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القضائية المقررة بشأنها، على النحو الذي رسمه القانون».

وأكدت النيابة في ختام بيانها «التزامها الدائم بسيادة القانون وحماية الحقوق وضمان العدالة في إطار من الحياد والنزاهة التي تقضيها رسالتها، ومما يُرسّخ قيم الشفافية التي تمثل أساس الثقة بين الدولة والمجتمع، وركيزة استقرارهما وعدالتهما».

إلى محكمة الجنايات عن جرائم الرشوة، والتوسط فيها، والتزوير في المحررات الرسمية والإلكترونية، وغسل الأموال، حيث تضافرت الأدلة على وحدة القصد والغرض الإجرامي بين مرتكبيها».

وفي إطار جهود استرداد العائدات غير المشروعة، قامت النيابة العامة «بالتحفظ على أموال نقدية وعينية بلغت قيمتها التقديرية (1,174,989,660) (دك) مليوناً ومئة وأربعة وسبعين ألفاً وتسع مئة وتسعة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٩-١٠-٢٠٢٥	٤	١٦٥٢٢

7 سنوات حبساً وغرامة مليون دينار لخليجيين متهمين بتزوير الجنسية

الحبس 5 سنوات لموظفتين في «المعلومات المدنية»

شركة 3 سنوات مع الشغل والنفاذ في القضية ذاتها.

وكانت التحريات كشفت عن قضية الرشوة بعد بلاغات تلقاها المدير العام لهيئة المعلومات المدنية بوجود موظفتين تستعجلان إصدار البطاقات مقابل مبالغ مالية عن طريق واثنين آخرين، وبمتابعة الأقسام المدنية والنظام الآلي لإصدار البطاقات من خلال بيانات موظفي الإدارة المختصة، جرى التأكد من عمليات مشبوهة وتم إبلاغ المباحث التي رصدت الشبكة.

كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنايات، برئاسة المستشار عبد الوهاب المعيلي، بحبس موظفتين في هيئة المعلومات المدنية ومندوب واحد 5 سنوات بتهمة تزوير معاملات تغيير وتحديث عناوين السكن وإصدار بطاقات مدنية مقابل رشاوى، وتزوير عقود إيجار وهمية على عناوين سكن الآخرين لا علم لهم بنقل تلك الأسماء على عناوينهم. كما قضت بحبس محاسب ومندوب

مع آخر تزويراً في محررات رسمية بقصد استعمالها على نحو يوهم بمطابقته للحقيقة وهي البطاقة المدنية وشهادة الجنسية وجواز السفر الخاص بمواطن كويتي، وذلك بجعل الواقعة المزورة في صورة واقعة صحيحة، من خلال استغلال حسن نية الموظفين بتلك الجهات، فأمليت عليهم بيانات كاذبة، فاعتمدها الموظفون في قاعدة بيانات تلك الجهات وكانت تلك المحررات بعد تغيير الحقيقة فيها صالحة للاستعمال على النحو المبين بالتحقيقات.

مالية من دون وجه حق وهي المزايا التي يتمتع بها كل مواطن كويتي. وارتبطت الجريمة بجناية التزوير في محرر رسمي ارتباطاً لا يقبل التجزئة بأن قدما مستندات مزورة لبيانات كاذبة محل التهمة الثانية لموظفي الجهات التابعة للدولة والمبينة بالتحقيقات، ما حمل تلك الجهات على صرف المبالغ المالية للحسابات البنكية الخاصة بهما بغير حق، وتمكنا بتلك الوسيلة من الاستيلاء على تلك المبالغ على النحو المبين بالتحقيقات وارتكبا

كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنايات، برئاسة المستشار ناصر البدر، بحبس خليجيين 7 سنوات وتغريمهما مليون دينار بتهمة تزوير الجنسية الكويتية بانتسابهما لمواطن متوفى. وأسندت النيابة العامة إلى المتهمين بصفتهم موظفين استقولا بغير حق على مبالغ مالية، مبينة قيمة وقدر بالاوراق وبنك الائتمان الكويتي والهيئة العامة للقوى العاملة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، كما تمتعاً بمزايا

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٩-١٠-٢٠٢٥	١٦	١٦٥٢٢

"الاستئناف" تلزم مواطناً بدفع 40 ألف دينار قيمة "مسباح كهرب"



المحامية حليلة بهمن

ألزمت محكمة الاستئناف مواطناً بدفع 40,500 دينار وفوائد 7 % عن صفقة بيع "مسباح حجر كهرب" تمت باتفاق بورقة عرفية، وذلك بعد أن أثبتت المحامية حليلة بهمن عدم التزام المتهم بمواعيد السداد.

وقالت بهمن إن موكلها مدين للمدعى عليه بقيمة "مسباح حجر كهرب"، بيد أن المدعى عليه رفض الالتزام والدفع. وفيما قضت المحكمة بإلزام المدعى عليه بمبلغ 40,500 دينار، طعن على الحكم مطالبة بإلزام المدعى عليه بالفوائد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٩-١٠-٢٠٢٥	٥	٢٠٠٠٣

وزارة العدل

إعلان عن بيع العقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/١١/٢٠ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٤/٣٥٤ بيوغ/٣.

المرفوعة من : علي عبد المجيد عبد الرسول بوعباس
ضد : ١- شيماة محمد خليفة البيرمي ٢- مدير إدارة التسجيل العقاري بصفتة
٣- بنك الائتمان الكويتي

أولاً : أوصاف العقار : (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٨/٦٥٣٦ الكائن في منطقة العدان - قسيمة رقم (٣٧٥) - قطعة (٣) ومساحته ٢م٤٠٠ من المخطط رقم م / ٣٦٩٣١ « المعانيه : بجلسة ٢٠٢٣/١١/١ ثم الانتقال إلى العين موضوع التنازع الكائنة في منطقة - قطعة ٣ - شارع ٢٩ - منزل ٣٥ - قسيمة ٣٧٥ وتحمل الرقم الآلي: ١٤٦٠٦٣٢٩ لمعانيته على الطبيعة بحضور وإرشاد المدعي شخصياً أ/ علي عبد المجيد عبد الرسول بوعباس ب. م. ٢٨١١٢٠١٥٨ وتخلّف المدعى عليهما أو من يمثل كلا منهما على حدة عن الحضور وبمعاونة خبير الدراية المستعان به عادل فهد معشوق السلاوي، وتمت المعاينة على النحو الآتي: ١- عين التنازع مطابقة من حيث المواصفات العامة والخاصة للوثيقة رقم ٢٠٠٨ / ٦٥٣٦ المقدم صورة منها ضمن حافظة مستندات المدعى بجلسة ٢٠٢٣/١٠/٨ وبمساحة ٢٠٢٤٠٠ - عين التنازع عبارة عن بيت سكن خاص يطل على شارع واحد وله مدخلين رئيسي وجانبي (كراج) ويحده جيران من ثلاث جهات. ٣- عين التنازع مكونة من دورين (أرضي وأول) و سطح وله ملحق وبالتفصيل الآتي: حضر في تمام الساعة ٩:٤٥ خليفة محمد خليفة البيرمي بعضوية جمعية المحامين الكويتية برقم مدني ٢٩٣٠٤١٤٠٠٨٥٤ عن المدعى عليها الأولى بموجب صورة توكيل تم الاطلاع والتأثير عليه وإرفاقه بملف الدعوى و علم بما تم بالجلسة. ١- الدور الأرضي للمعين مكون من صالنتين وعد ٢ مغاسل مع حمام ومطبخ ومخزن تحت بيت الدرج وسلاقم داخلية تؤدي إلى جميع الأدوار. ب - الدور الأول مكون من صالة وغرفتين وعد ٢ حمام وغرفة مع موزع وحمام وغرفة أخرى عدد ٤ غرف منهم غرفة ماستر. ج - السطح يوجد به غرفة سخانات وركن غسيل. د - الحوش يوجد به ملحق مكون من غرفة وحمام وركن غسيل، الحوش حول المبنى. ٤ - تشطيبات العين الأرضيات سيراميك والأسقف ديكور ومداخل العين أنبوب وزجاج والمداخل الخارجية حديد وزجاج. ٥ - الكساء الخارجي من حجر الجيري مصبوب باللون الوردي الفاتح. ٦ - تكييف عين التنازع مركزي ولا يوجد بها مصعد كهربائي. ٧- قدم المدعي شخصياً حافظة مستندات تم الاطلاع عليها والتأثير عليها وإرفاقها بملف الدعوى واستلم الحاضر عن المدعى عليها صورة من وجه الحافظة، كما قدم الحاضر عن المدعى عليها الأولى حافظة مستندات تم الاطلاع عليها والتأثير عليها وإرفاقها بملف الدعوى واستلم المدعي صورة من وجه الحافظة. ٨- قام السيد خبير الدراية المستعان به بمعاينة العقار تهيئاً لتقدير الثمن الأساسي للعقار وايداع تقرير بذلك. ٩- قامت الخبرة بأخذ صور فوتوغرافية وسينم إدراجها بملف الدعوى.

ثانياً : شروط المزاد

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي وقدره (٢٧٠٠٠٠ د.ك) مائتان وسبعون ألف دينار كويتي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاؤه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الأقل والا اعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا اودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقدم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للمزايدة بالزيادة بعد تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ دينار واتعاب الحمامة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون ان تتحمل ادارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسئولية.

ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٩-١٠-٢٠٢٥	٥	٢٠٠٠٣

الوفيات

الوفيات

- حصة طاحوس شديد راشد، أرملة/ محمد صالح الحميدي، 74 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 97280048، نساء: اليرموك، قطعة 4، شارع 1، منزل 42، تلفون: 65692287.
- غانم حمد السهيل، 74 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في ضاحية عبدالله المبارك، قطعة 2، شارع 3، ديوان السهيل، تلفون: 66886648، نساء: عبدالله المبارك، قطعة 2، شارع 231، منزل 3، بعد صلاة العصر، تلفون: 96688823.
- سهيلة حبيب محمد السماك، زوجة/ فالح حسين صالح السماك، 60 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في مسجد البحارنة، بجانب مركز الاحقاقى الصحي، تلفون: 94444632، 66329990، نساء: الدعية، قطعة 4، شارع 47، منزل 26، تلفون: 65777235، 66144551.
- خالد حمد محارب الهين، 70 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 98040404، نساء: إشبيلية، ق2، ش229، م9.
- صالحة سالم صغير العازمي، أرملة/ راشد سعد الجويسري، 81 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 97309888، 50983777، نساء: المنقف، قطعة 4، شارع 59، منزل 42.
- علي عبدالله حسين الميعان، 74 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99606536، 92224325، نساء: غرب عبدالله المبارك، قطعة 3، شارع 315، منزل 138.
- رجب سليمان جاسم الخليفة، 61 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 66421811، 66036649، نساء: القرين، ق3، ش14، م2، تلفون: 99616066، 99969125.
- عمر بسام حبيب عباس، 18 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 98719162، 67797919، نساء: العارضية، ق10، ش5، ج3، م24، تلفون: 99971699.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»